إلياس فركوح يحرث البحر

باسل طلوزي

أغلب الظن أنها حقول قطنٍ تلك الغيوم التي بسطت بياضها في عيني إلياس فركوح، عصر الخامس عشر من يوليو/تموز الجاري، وجعلته يتعجّل الصعود إلى السماء لحراثتها، بعد أن فرغ من مهمته الأرضية التي كان بدأها بسؤال قصصيّ: «من يحرث البحر؟».

كان هذا السؤال، في الواقع، يمثّل أزمة صديقنا الراحل مع حياة المستنقعات، هو الذي انسلّ من بيننا بغتة كعادته، ليس إلى بيته هذه المرّة، بل ليخوض تجربة فريدة أخرى، خارج نطاق القصّ والسرد والترجمة والنشر، بوصفها حقولًا لم تعد مغرية لمبدع شموليّ مثله، مغرم بالتقليب والتجريب، وحراثة أرض العجائب السبع.

غير أن تلك الشمولية لم تخدش عقارب ساعة إلياس الزمنية، خصوصًا وأنه لا يحترم الوقت وحسب، بل هو من أشدّ المحتفين به، عندما جعله عنوانًا لإحدى مجموعاته القصصية «أسرار ساعة الرمل». فضلًا عن أنه أحد المبدعين القلة الذين أخذوا الأدب والحياة على محمل الجدّ، حدّ الاندغام الشامل، ففي وقتٍ تظن فيه أن إلياس كان يبتاع كيلو طماطم من السوق، أو يسدّد فاتورة كهرباء، يفاجئك عند عودته مبتهجًا، وهو يحمل كيسًا متخمًا بقصص جديدة.

يمارس أعمال الزواج والأبوة والأخوّة والقربى بإتقان تام، بملاعق الدواء، وبمقادير ووصفات تماثل وصفات الأطباء والصيادلة. وبالبراعة ذاتها، يستيقظ قبل حلول الفجر، ليستأنف فصلًا جديدًا من روايته المقبلة، بتقديس يصل إلى حدّ خلع نعليه قبل ولوج ساحة الورقة، وكأنه مقبل على صلاةٍ لا تحتمل العبث واللهو. على النقيض من كتّاب آخرين، انغمسوا في ملذّات العبثية، وحاولوا محاكاة تجارب نظراء غربيين، ظنوا أنهم يمثلون الأنموذج الذي ينبغي الاقتداء به، فخسروا الإبداع والحياة معًا.

لم يكن إلياس على هذه الشاكلة، بل كان أقرب إلى شخصية ت. س. إليوت، المبدع الجادّ الذي لا يتنازل عن برنامجه اليوميّ، وعن أناقته ومواعيد وجباته، ويقيس حياته بـ«ملاعق القهوة». أما الاختلاف ففي بساطة إلياس وتواضعه الجمّ، وبُعده عن الأرستقراطية والاستعلاء، على الرغم من نشأته الرغدة التي كفته مكابدات المعيشة، وأتاحت له قدرًا كبيرًا من التفرّغ الأدبي، فقد كان ودودًا دمثًا، خافت الصوت، من دون أن يحول ذلك بين حنجرته والحماسة واحمرار الملامح، دفاعًا عن أفكاره ومعتقداته.

أما على ضفة الكتابة، كانت غرفة سرية لا تتسع إلا لإلياس فركوح، عندما ينسحب تمامًا، ويضع لافتة «رجاء عدم الإزعاج». تلك هي غرفة «الحراثة». لا تستوعب غير أزمة الكاتب الوجودية مع بحر يتعيّن عليه أن يحرثه؛ لأنه وضع السؤال بنفسه لنفسه، وليس لأحد آخر كما يعتقد القارئ، وكأنه يضع السؤال حافزًا له، مدركًا أن الدروب التي اختطّها لحياته لا تنأى كثيرًا عن «حراثة البحر»، فقد كان يدرك حجم المهمة الشاقّة التي سيخوضها ضدّ التيار الأدبي السائد، وضدّ القارئ السائد أيضًا لجذبه إلى فضاء إبداعيّ جديد، ليس يسيرًا تقبّله وفهمه بسهولة، وفاته أنه من تلك الفئة التي تكتب لزمن آخر، ولقارئ لم يتدرّب بعد على هذه الأساليب الأدبية المغايرة، التي لم تهشّم شاشة الأبيض والأسود، والأحاديّة البصريّة بعد.

لم يكن يعلم أن الماء المالح الذي يثلمه ويزيحه بفأسه سيعاود الاحتشاد مجدّدًا خلفه، وأنه سيخرج، في نهاية المطاف، صفر اليدين؛ لأن هذا الضرب من المعارك مع المستنقعات الراكدة يحتاج زمنًا أطول من عمره القصير مهما استطال. هو لم يعرف أن معركته كانت مع المستنقع، لا مع البحر، إلا حين تورّط بالكتابة، وصار التراجع مستحيلًا. والغريب أن الخيبات المتوالية، عوض أن تكون حوائط صدّ تدعوه إلى التراجع، رآها مشاعل لهب تحفّزه للمضي، بل واختراع حقول مغامرات جديدة، كان آخرها مغامرة النشر والتوزيع، فأسهم في تأسيس دارٍ لها، أرادها أن تتبنّى الأدب الجاد غير المستهلك، أو الذي يلبي متطلبات «المطابخ»، وهي تجربةٌ دفع ثمنها فادحًا؛ لأن متطلبات المستنقع غلبت فضاء الحلم. ما تبقّى، هو انتظارنا ما ستفسر عنه جولة مغامرة إلياس فركوح الجديدة مع حراثة الغيم.

لئلا يضيع تراثنا في الجزائر

محمد سي بشير

اندهش الجزائريون، قبل أيام، بعد سماعهم خبراً عن عرض أزياء في فرنسا، سطا فيه، جهاراً نهاراً، على زيّ تقليدي جزائري، مصمّم أزياء فرنسي، مدّعياً أنّه زي عالمي، أي تراث ملك للجميع. ويمكن، بتغيير بسيط، في تصميمه، من نسبه لنفسه، بل وتسجيله أنّه تصميم فرنسي خالص. والمصيبة، في ذلك كلّه، أنّ له الحق، كلّ الحق، فيما قام به، لأنّنا نحن الجزائريين، بكلّ بساطة، لم نقم بما يلزم لحماية هذا التّراث، وأقلّ ذلك النّشاط هو المسارعة بتسجيل كلّ شيء له صلة بذلك التّراث غير المادّي أنّه جزائري خالص، على المستوى المحلّي، ثمّ الإقليمي والعالمي لدى اليونسكو. تلك هي الحالة التي يوجد عليها التّراث غير المادّي الجزائري الغني، على كلّ المستويات، والذي نعمل، ببطء شديد، على تسجيل الاعتراف به، على الرّغم من أنّ ذلك جزء من مكوّنات شخصية الجزائريين القومية، إذ كان الظنّ أنّ معرفة بعضهم، في العالم، أنّ الكسكسي، مثلاً، طبق جزائري خالص، وفق دراسات أنثربولوجية - ثقافية، أُجريت في الجزائر وفرنسا، يكفي للحصول على ذلك الاعتراف من دون المسارعة إلى تسجيله علامة جزائرية، لأنّ الواقع يتحدّث أنّ كلّ دليل سياحي، في فرنسا، تجده يشير إلى الطّبق أنّه من بين الأطباق الفرنسية المُحبّبة للسياح، وأنّ المطاعم الرّاقية الفرنسية تقدّمه، من دون الإشارة إلى أنّه طبق جزائري خالص. تلك هي المقاربة غير المكترثة بأهمّية التّراث غير المادّي. ولكن، مع عالم الإنترنت، ووسائل التّواصل الاجتماعي ومحرّكات البحث، نحتاج إلى حمايةٍ أكبر لتراثنا، من خلال التعريف به بقصد تسجيل تميّزه، وغناه ثم اعتباره جهداً تراثياً خالصاً، لشعبٍ عريق في تاريخه وحضارته.

الإشكالات الأخرى، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، أكثر عمقاً في كمّية المشكلات اليومية التي يعاني منها الجزائريون، ولكن هذا لا يعني أنّنا نغمض أعيننا عن جزء مهم من مكوّنات شخصيتنا، وهي تضيع، سواء لعدم اكتراث الحكومة بها، أو لقلّة الموارد المخصّصة للحفاظ عليها باعتبارها ترفاً في زمن تلك المشكلات اللامتناهية للمواطن، ولمطالبه التي تعتبرها الحكومة، في أحيان كثيرة، قلّة صبر أو عدم عرفان، بل نكراناً تاماً، لما تقوم به في سبيل تحسين الحياة وتقريب الخدمات الجيدة في كل الميادين، وفي كلّ مكان، لذلك المواطن.

تأتي سردية ذلك الزّي التقليدي المسطو عليه في إطار الحديث، هنا، عن تراثٍ عريق، قد يضيع إذا لم نسارع إلى جمعه ثم تسجيله، بعد تنظيمه وتبويبه، في كلّ المؤسّسات القانونية، المتخصّصة بحقوق التّراث، بما يحفظ جزئياته للأجيال القادمة، وهو تراث متضمّن كلّ ما هو غير مادي من طبوع ثقافية، أطباق، أزياء، شعر، مخطوطات، موسيقى، وغيرها من أبواب كثيرة ممّا يجب، من الآن، المسارعة بفعل كل ما شأنه الحدّ من نسب مكوّناته لهذا أو ذاك من المدّعين، فرنسياً كان أو غيره، وربما القيام بذلك في إطار مغاربي، إذ إنّ مكوّنات كثيرة من ذلك التّراث تتجاوز الحدود الوطنية، وهو ملك لكلّ ساكنة المنطقة، على غرار الموسيقى الأندلسية، وأطباق وأزياء كثيرة، وكثير من الشّعر والعلم الذي يمكن، للتدليل على الملكية المشتركة له لعموم المغاربيين، الحديث عن ثلاثة أمثلة تلخّص الهمّ الجزائري الخالص، ثمّ الهمّ المشترك مع جيراننا، في الشّرق والغرب، تونس والمغرب، على وجه الخصوص. بالنسبة إلى الهمّ الثقافي/ التّراثي الجزائري، يمكن الانطلاق، للحديث عنه، من محاولات الاستعمار الاستيطاني الفرنسي طمسه، أكثر من 130 سنة، لأنّه (الاستعمار)، بعمله هذا، يمحو وجود الجزائر لغة، وحضارة، وتاريخاً وتراثاً. وعلى الرغم من استرداد البلاد استقلالها، إلّا أن ثمّة اتّجاهاً للتّراخي في إعطاء القيمة لذلك التّراث، من خلال تثمينه مضمونه، والحفاظ على تفاصيله، أياً كانت، من الزوال، لأنّ وجود ذلك التّراث هو عنوان وجود الجزائر، وإجابة عن محاولات تمجيد الاستعمار الذي تحاول نخب فرنسية نشره بسن قوانين، كما جرى في عهد الرئيس الرّاحل شيراك، وبل يستمرّ عبر وسائل الإعلام الفرنسية، وتعتبر نخبة يمينية فرنسية، سياسية وثقافية، الحنين إلى ماضي فرنسا الاستيطاني في الجزائر جزءاً من تاريخ فرنسا العظيم، كما يزعمون. وعلى هذا، لا يمكن النظر إلى إحياء التراث وإشاعة الاهتمام به على أنه جزء من الذاكرة الوطنية التي يعمل الجزائريون على حمايتها من الضياع. يشير المثال الثاني إلى أهمّية العمل الانبعاثي للتّراث، في رسم معالم ذاكرة وطنية متميزة وضع جسمها رائد الإصلاح في الجزائر، الشيخ عبد الحميد ابن باديس، عندما قال كلمته المشهورة «الجزائر ليست فرنسا، ولا يمكن لها أن تكون فرنسا، حتى لو أرادت ذلك»، محاولة منه لقطع الطريق أمام من اعتبر، في عام 1930، بمناسبة احتفال فرنسا بمئوية استيطانها الجزائر، بأنّ الجزائر، بمقوّمات شخصيّتها القومية والحضارية، قد ضاعت إلى الأبد. على هذا، يجب أن ينصب العمل نحو إنشاء لجنة خبراء، يقومون بعملية جرد لكلّ ما له صلة بذلك التّراث، بكلّ أنواعه، وتسجيل أنّ ذلك هدف قومي استراتيجي، بل من صميم العقيدة الاستراتيجية الجزائرية، لأنّ من معالم تلك العقيدة التّماسك الاجتماعي. ولا يتأتّى ذلك إلّا بإعلاء مقوّمات الشّخصية الوطنية في أُطُرها الحضارية المعروفة.

> عمل كبير ينتظر الجزائريين، لكسب اعتراف العالم بتراثهم وثرائه، ليكون ذلك قاعدة لمقومات شخصية قومية جزائرية ومغاربية

وقد يزداد هذا المثال وضوحاً، إذا سورع إلى جزأرة الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية، والذي تعتمد عليه فرنسا في اعتبار الجزائر بلداً فرانكفونياً بامتياز، خصوصاً أنّ ذلك الأدب، في أغلبية ما كُتب منه في المرحلة الاستعمارية أو بعدها، يصوّر التجربة الاستيطانية بكلّ تفاصيلها. ويكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى محمد ديب، آسيا جبّار أو مولود فرعون، في روايات عدة، عرّت المنظومة الاستيطانية الفرنسية وجرائمها، لكنّها منعت عنهم، خصوصاً ديب وجبار، جائزة نوبل للآداب، وقد تمّ ترشيحهم لها، مرّات. ولكن، لضغوط فرنسية، غالباً ما ذهبت الجائزة إلى من دونهم قيمة أدبية، باعتراف النّقاد الفرنسيين، أنفسهم.

المثال الثالث، المغاربي بامتياز، يشير، مثلاً، إلى تسجيل الطابع المغاربي لعلم الاجتماع، باعتبار أن مؤسسه، عبد الرحمن ابن خلدون، وُلد في تونس وكتب مقدمته في الجزائر، إضافة إلى حياة سياسية مشهودة تجوّل، من خلالها، بين الأندلس والمغرب، وصولاً إلى القاهرة التي توفي فيها قاضياً، رحمه الله. بالنتيجة، إن عملاً كبيراً ينتظر الجزائريين، لكسب اعتراف العالم بتراثهم وثرائه، ليكون ذلك قاعدة لمقومات شخصية قومية جزائرية ومغاربية، تكون الأساس للاقتناع، على المستوى الشعبي، ثم الرسمي، بأن المستقبل لا يمكن تصوره إلّا بالعودة إلى إحياء التجمع التكاملي المغاربي، اتحاد المغرب العربي، الميت سريرياً، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. مجرّد الغفلة عن أهمية هذا العمل قد يؤدّي إلى نسخ التراث ونسبه لهذا أو ذاك، ما ينقص من قيم الانتماء للوطن وللأمة، وخصوصاً مع موجة العولمة التي تريد سلخ هوية الأمة من جذورها، تماما كما يجرى في تهويد المحتل الإسرائيلي القدس وتاريخ فلسطين، أو تغيير معالم الهوية لتكون متوسّطية، بدلاً من أن تكون مغاربية أو عربية - إسلامية - أمازيغية. وهنا تحسن الإشارة إلى رمزية ترابط الهوية الحضارية بالحديث عن أهمّية تسجيل ملكية حائط المغاربة في القدس، الوقف المغاربي الذي أصبح يحمل اسم حائط البراق، باعتبار أنه من مكونات تاريخ الأمة عموماً، المغاربي خصوصاً. قد تكون القضية ثقافية، لكن خلفيتها حضارية حيوية، بل استراتيجية، ودونها فقدان مقومات شخصيتنا، نحن الجزائريين، ونحن مستقلون، وكأننا لم نفعل شيئاً بالقطيعة مع الاستعمار الاستيطاني، لأنه عاد، إن لم نقم بشيء للحفاظ على تراثنا، ليغلبنا بمسخ مقومات شخصيتنا. قد يكون البدء بزي تقليدي، لكنه المنطلق لما هو أعظم، فهل من مصغ؟

(كاتب وأستاذ جامعي جزائري)

كاريكاتير **فهد**

الرئيس التونسي و«النهضة» وعود الثقاب

المهدي مبروك

ليست المرّة الأولى التي تمر فيها تونس بأزمة سياسية بعد ثورتها. ولكن يبدو أنها الأكثر حدّة وتعقيدا وتركيبا. حكومة لم تعمّر سوى خمسة أشهر غير مكتملة، مؤسسات دولة متنافرة لا تتورع عن إعلان عدائها بعضها لبعض، علاوة على شبه شلل أصابها. حكومة مستقيلة، برلمان معطل، ورئاسة جمهورية، «كل في فلك يسبحون»، ونخبٌ صامتةٌ يتابع أغلبها ما يحدث بكثير من التلصص والتشفي سرّا وعلانية. يحرّض بعضهم على بعض آخر، من أجل الإجهاز على خصم ما يعتقد أن صناديق الاقتراع أو القانون لم يسمحا بتحقيق ما يرغب فيه. يتم التحشيد هذه المرة تحت لافتة مقاومة الإسلام السياسي. طبعا تتراوح أطروحات هذه المقاومة من الاستئصال الأمني إلى استئصال ناعم، عبّر عنه أخيرا، في بيان طويل، الزعيم التاريخي للمعارضة التونسية أحمد نجيب الشابي.

يتغذّى هذا التحشيد والاستنفار من منسوب الكراهية والحقد الذي طفح على مجالنا العمومي، شارعا وافتراضا، فتتعاظم رغبات التشفي والإذلال. تدل تعبيراتٌ تنتشر على صفحات التواصل الاجتماعي عن هذه الروح الشرّيرة «زده (ضربا)، إنه ما زال يتنفس». لم تعد السياقات الاقتصادية قادرةً على تلطيف حجم الكارثة التي ستسقط فيها تونس، لو استمرّ الأمر على هذا النحو، إذ يذهب بعضهم إلى توقع إن تنحدر نسبة النمو إلى ما دون 12% تحت الصفر، وقد تصل نسبة البطالة إلى ما يفوق 25%، حيث يتوقع أن يتجاوز عدد العاطلين عن العمل المليون نسمة. كان المجتمع المدني التونسي، في الأزمات السياسية السابقة، حاضرا، وكانت جسور الواسطة ناشطة، شخصيات اعتبارية حقيقة أو وهما، منظمات وطنية نزيهة في تدخلاتها، محايدة في مواقفها أو منحازة إلى حد ما. لا شيء الآن يُنجز بهذه الروح الإيجابية، حتى ولو كانت وراءها للاستثمار في الحالة، بل يتم الاستثمار في دفع الأزمة إلى أوج شدّتها، وهذه استراتيجية التعفين.

لن تكون سحابة الصيف في تونس عابرة هذه المرة، وقد قدر لهذه البلاد منذ سنوات أن تحيا شهر يوليو/ تموز على تغيرات مفاجئة مؤلمة. توفي الرئيس الباجي قائد السبسي في مثل هذا الشهر من السنة الماضية، وذهبت تونس إلى انتخابات سابقة لأوانها، جاءت بالرئيس قيس سعيد. لا شيء يوحي، حتى ولو تم تشكيل الحكومة، بأن سماء البلاد ستخلو من غمام العواصف في أجواء ثقافة التنافي والإقصاء المتبادل.

ظلت مؤسسة رئاسة الجمهورية، في كل الأزمات الفارطة، حكما ووسيطا يلعب دورا مهما في تخفيض منسوب الاحتقان بين مختلف الفرقاء السياسيين، وحتى الاجتماعيين. كان هذا حال الرئيس، فؤاد المبزع، إبّان الفترة الانتقالية الأولى، إثر سقوط النظام وتعليق العمل بدستور 1959. واستمر الأمر مع الرئيس المنصف المرزوقي إثر انتخابات 2011. ومع سن دستور 2014، تم التنصيص صراحة، في الفصول المتعلقة بالسلطة التنفيذية، على أن على رئيس الجمهورية، حال انتخابه، الاستقالة من حزبه، وعلى أهمية إن يكون ضامنا لوحدة الدولة. وظلت هذه الثوابت حاضرة في كل الفترات الصعبة التي مرّت بها تونس إلى حد انتخاب الرئيس قيس سعيد في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

كانت المعطيات ترجّح أن يكون الرئيس سعيد جامعا لكل التونسيين، خصوصا أنه قادم من خارج الأحزاب. كان الظن أن الأمر يتعلق بموقف شخصي، مردّه بؤس العرض السياسي، غير أن الرجل يعتقد ضمن نظريته إن الأحزاب كالأدوية، لها مدة صلاحية ما، حيث تنتهي بالضرورة بعد عمر محدد. وفي رؤيته أن الأحزاب مدعوة إلى الاختفاء، لأنها عفنت الديمقراطية، ويقترح ديمقراطية مباشرة تلغي الأحزاب وكل الأشكال التمثيلية. وقد تم استدراج الرئيس سعيد إلى حقل المماحكات السياسية المباشرة، وانخرط فيها بشكل حاد، حين اختار حركة النهضة خصما سياسيا رئيسا. وهو لا يفصح عن ذلك بشكل مباشر، ولكن الإيحاءات والإيماءات في خطبه الغامضة أن الخصم المقصود هو «النهضة». لقد كرّر مرارا أن لتونس رئيسا واحدا، في إشارة إلى رئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، الذي نازعه، حسب رأيه، اللقب علاوة على بعض الاختصاصات، كما دان مواقفه من الصراع الليبي.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

حكاية كومبارس على خشبة مجلس الشعب

سلام الكواكبي

تعرف سورية، منذ وصول أسرة الأسد إلى الحكم فيها سنة 1970، من ضمن أنواع مختلفة من الممارسات الأمنوقراطية، مسرحيةً رتيبةً تجري كل أربع سنوات، تتم خلال فصولها عملية انتخابات ما يسمى «مجلس الشعب». وعلى خشبة هذا المسرح، يتزاحم ممثلون فاشلون من أصحاب أدوار الكومبارس، ليحصلوا على رضى المخرج الأمني الذي يحدّد مساحة دور كل منهم، ويعطي إيعازات الدخول والخروج على الخشبة. كما يوعز رتيبٌ صغيرٌ في مفرزة المجلس، وهي الممثلية الأعم انتشاراً في مختلف دوائر «الدولة» السورية، بالأوامر المتعلقة بعملية التسيير إلى رئيسه أو رئيسته، وهو أو هي من ضمن الممثلين الكومبارس أيضاً، ولكنهم يعتقدون أنهم يلعبون أدواراً أكثر أهميةً من بقية الجوقة.

سبق لشعب هذا البلد، غير المؤهل للديمقراطية، حسب القائمين على استبداده، ومن يؤيدهم شرقا وغرباً، سرّاً أو علانيةً، أن عرف تجارب برلمانية حقيقية. وهي، وإن لم تدُم إلا حقباً قصيرة ومتقطعة، ولكنها في المقابل ذخرت بالدروس وبالعبر. وصارت العودة إليها من وقت إلى آخر تدخل ضمن النوستالجيا السياسية التي تُخفف استعادتها من وطء القحط السياسي والمدني السائد. وكثيرا ما يستعيد السوريون، من خلال وقوفهم على هذه الأطلال، قصصاً وحكاياتٍ جرت في قاعات المجلس، أو في أروقته، وحتى في مقهاه الذي كانت تُبنى فيه التحالفات وتنهار. وإن رجع المهتمون إلى أرشيف جلسات المجلس، وبالتأكيد ليس الممثلون الكومبارس الذين يملأونها اليوم، لوقعوا على محاضر جلسات لنقاش قوانين وتعيينات تُنافس في حرية خطابها ما تعرفه قاعات المجالس النيابية في الدول ذات التجربة الديمقراطية العريقة.

وبعيداً عن الوقوع في إثم «الحنين» السياسي إلى ممارسات المحتل/ المنتدب الفرنسي على سورية، سيقرُّ المتابع الموضوعي بأن البلاد عرفت، وإن بشكل نسبي، معنى هذا التمثيل النيابي الحقيقي إبّان حقبة الانتداب الفرنسي من 1920 إلى 1945.

في ثمانينيات القرن المنصرم، كان في حلب رجل قانون متمكّن مهنياً، يطيب له أن يستدعيه أمين فرع حزب البعث في المدينة، ومن ثم رؤساء فروعها الأمنية الرئيسية، قبل الانتخابات، لكي يوعزوا إليه بأن يترشّح. وكان يفخر بذلك، سارداً وقائع حواراتٍ أجراها في غرف مكاتب الأمنيين كافة. وبعد أن يجري «انتخابه»، سيتبوأ منصباً قيادياً في المجلس، والذي على الرغم من هامشيته، إلا أن لعنوانه وقعا لدى من يجهل طبيعة المسرحية، خصوصاً من الأجانب. وكان القانوني مشهوراً بمداخلاته التي كانت تصدح بها صالونات حلب أكثر بكثير مما كانت تسمعها جدران قاعة المجلس. وكان يخال لسامعه بأنه في حضرة جورج كليمنصو أو ونستون تشرشل في قاعات باريس أو لندن. كان هذا القانوني، رحمه الله، ممثلاً محترفاً عند سرده في حلب ما يقوم بأدائه، ممثلا هاويا وهامشيا على خشبة المجلس في دمشق، إن أتيح له أن يصعد إليها. وكان من الممكن، وبسهولة شديدة، أن يرمي مستمعوه ثلاثة أرباع المحكيات في سلّة القمامة، ويحتفظون بربعها، مع تشكيك كبير في تفاصيلها. وجاءت إحدى الدورات التشريعية، ودخل الرجل في دائرة مكرّرة من الاستدعاءات والدعوات إلى الترشيح، وكان حينها قد هرم، وأراد الانسحاب من المسرح، إلا أن إصرار «القيادة» كان أقوى من رفضه، كما كان يُحب أن يذكر، وبالتالي ترشّح للمرّة الرابعة، ليخسر بطريقة مذلة.

> عرفت سورية، نسبياً، معنى التمثيل النيابي الحقيقي إبّان حقبة الانتداب الفرنسي

يخال لغير العارفين بفلسفة المؤسسة الأمنوقراطية السورية أن خسارته، وهو ليس إلا مثالا، ناجمةٌ عن فشله في تقديم برنامج مقنع، أو لعجزه عن القيام بحملة مؤثرة. أما العارفون، وهم كثر، فقد وضح لديهم أن الإصرار على ترشيح القيادة له ليخسر بهذه الطريقة ليس إلا جزءاً من المسرحية، وهو الأكثر سوءاً، يتمكّن فيه المخرج من سحق الممثل الكومبارس كصرصار مزعج، ورميه من على الخشبة، ليقع بين أقدام الجمهور الشامت، الذي سيتابع عملية الإهانة، إن استطاع إلى ذلك سبيلاً. ومتابعةً للمسرحية الانتخابية، جرت عملية الاقتراع قبل أيام، لانتخاب مجلس جديد، توقع القاصي والداني بأن يحفل بأثرياء الحرب وأمرائها وأزلامها، كما برموز عشائرية ودينية، كما جرت عليه العادة.

(كاتب سوري في باريس)

الأشخاص سريعو الدموع في القانون الأميركي

هبة بعيرات

لطالما كان الإنسان الفرد المادة الأساسية والأشدّ حيويةً في النظام المحيط به، وإن بدا أن الطبيعة أو الممتلكات أو الجماعة ككل تحظى بأولوية الشرائع الإنسانية والسماوية على السواء، فما ذاك سوى تمهيد وسبيل إلى سعادة الفرد وسموه وصلاحه، حتى إنّ أنظمة قانونية كثيرة تعترف بالحقيقة ما خدمت استقرار الإنسان وازدهاره، فإن حادت عن ذلك أُهمِلَت، وفي قواعد التقادم ومنع الادعاء بخلاف الظاهر المقنِع (estoppel) خير مثال.

يرتكز قانون الأضرار الأميركي (التعويضات المدنية) على أفعال المدّعى عليه التي تنطوي على تعمُّد أو إهمال أو تقع في نطاق حالات المسؤولية المطلقة التي لا تتطلّب وجود خطأ ما، وينتج عن هذه الأفعال أذى فعلي للمدّعي. وعلى الرغم من ديناميكية الأنظمة القانونية الأنجلوسكسونية، ومنها النظام القانوني الأميركي، لاعتمادها على السوابق القضائية، وإعطائها الاجتهاد القضائي دوراً فعالاً لتطبيق القواعد العامة، وفقاً لملابسات القضية وتفاصيلها، بدلاً من الارتكاز الجامد على نصوص وقواعد مقننة، إلا أنه لا بد من الاتّكاء على معايير عامة محدّدة، تضمن استقرار الأنظمة القانونية، وعدم انسياقها وراء أهواء القضاة وهيئات المحلفين ومشاربهم المتباينة. ومن هذه المعايير العامة في قانون الأضرار معيار «الشخص العادي» أو «الشخص ذي المنطق المتوسط»، وهو المعيار المعتمد في أغلب الأضرار، باستثناء القليل الذي يتطلّب معياراً أعلى أو مختلفاً. ويقوم معيار الشخص العادي على مواصفات شخصية وهمية، تمتلك صفات جسدية وعقلية وعاطفية متوسّطة، ويتم قياس أفعال وردود أفعال المدّعي والمدّعى عليه بالمقارنة مع أفعال وردود أفعال مفترضة من الشخص العادي الواقع تحت الظروف والمحدّدات نفسها. يبدو هذا المعيار متسقاً مع نظرة المشرّع للتصرّف الجمعي المقبول في حدّه الأدنى، وهكذا عادة ما يتم تهميش ردود الأفعال المغرقة في الحساسية لدى تحديد مسؤولية المدّعى عليه.

في المقابل، فإن معياراً آخر مهماً يحكم قانون الأضرار، وخصوصاً في إطار الأفعال التي تنضوي على إهمال، وهو معيار «التوقّع» أو «إمكانية وقوع الحدث». ويتّكئ هذا المعيار، بصورة أو بأخرى، على المعيار السابق. وبناء عليه، سيكون المدّعى عليه مسؤولاً قانونياً عن فعله، لو أمكن الشخص العادي توقع نتيجة الفعل والضرر الناجم عنه حال وقوعه تحت الظروف نفسها. ولا يعدّ هذا المعيار بسيطاً ومباشراً، بل يتشعّب ويتعمّق في النفس البشرية والمخيال البشري الذي يشكّل الوعي والنوايا، ولو في جزءٍ بسيط من الثانية.

وقد ذهبت المحاكم الأميركية إلى حد بعيد في تثبيت هذا المعيار، منتجة كمّاً غزيراً من القضايا الصادمة والمحيرة في آن. ففي عام 2011، أقرّت محكمة استئناف كوك كاونتي في ولاية إيلينوي مسؤولية تركة السيد جوهو عن الأضرار الواقعة على السيدة زوخرابوف. القضية الغريبة من نوعها تمحورت حول هيرويوكي جوهو البالغ 18 عاماً، والذي قطع، في صبيحة ماطرة، سكة الحديد في محطة إيدجبرووك، واضعاً سمّاعات موسيقية على أذنيه، ليضربه قطار سريع بعد عدة ثوان، محوّلاً جسده إلى أشلاء. طار القسم الأكبر من جسد جوهو مسافة مئة قدم ليصطدم بالسيدة جيانا زوخرابوف البالغة 58 عاماً، والتي كانت تنتظر قطار الثامنة والربع المتوجّه إلى عملها على الرصيف المقابل للمحطة. نجمت عن الاصطدام كسور في أنحاء مختلفة من جسد السيدة زوخرابوف. ولدى توجهها إلى القضاء للحصول على تعويض، نتيجة الضرر الذي لحق بها، أقرّت محكمة الاستئناف مسؤولية تركة الفتى جوهو عن إهماله، إذ اعتبرت المحكمة أنه كان في وسع المتوفى، كأي إنسان عادي، أن يتوقع إلحاق الضرر بالآخرين، في حال اصطدم بالقطار وطار جسده باتجاههم.

وعلى عكس المعيارين السابقين، لا يعد الضرر المادي أو الجسدي الملموس معياراً أو مكوناً أساسياً في كل الأضرار التي تستتبع مسؤولية قانونية. ومن بين هذه الأفعال التي لا تتطلّب ضرراً جسدياً فعل «إلحاق الضرر العاطفي»، متعمّداً كان أو ناجماً عن إهمال، وهو بالمناسبة فعل مختلف عن التشهير أو نشر الشائعات، والتي تقع تحت تصنيفاتٍ مستقلةٍ ضمن قانون الأضرار.

تعد القضايا التي تنطوي على إلحاق الضرر العاطفي من أمتع القضايا وأكثرها غموضاً وجاذبية في القانون الأميركي؛ لانطوائها على عنصر العاطفة، وخوضها في تلافيف النفس البشرية، وبالتالي، عدم إمكان تأطيرها في محدّدات ثابتة، أو القياس المنصف لها أو عليها. وهكذا يحمل محامو الخصوم، كلٌّ بحسب موقعه، عبء إثبات مدى شناعة الضرر الواقع على عاطفة أحدهم، أو سخافة هذا الضرر، بما يتماشى أو يتعارض مع «قواعد اللياقة والكياسة الاجتماعية المقبولة في المجتمع المتحضّر». من حق القارئ طبعاً أن يتوه وسط هذا الحشد الضبابي المائع من المفردات التي تملك ألف رأس، وألف معنى، كالتنين السومري. وعلى الرغم من أن الإهانات اليومية البسيطة التي قد يتعرّض لها الإنسان من احتكاكه مع الآخرين، تخرج من نطاق الأفعال الموجبة للمسؤولية، حيث يفترض القانون أن الفرد يتوقع وقاحة المجتمع الخارجي وقسوته، وحيث يبدو من حق الآخرين التعبير والاعتراض بشكل قد يكون قاسياً أو جارحاً للفرد، وفق التعديل الدستوري الأول، إلا أن معرفة المدّعى عليه المسبقة بفرط حساسية المدعي، وتوجيه الإهانات إليه، على الرغم من هذا العلم المسبق، وبالتالي توقع (وتعمّد) النتيجة المؤلمة والجارحة عاطفياً، يأتي استثناءً على المعايير العامة المذكورة سابقاً، ويمهد، خلافاً لها، طريقاً إلى المسؤولية القانونية.

تُعد المعرفة المسبقة مناط النية في القانون الأميركي، بينما تعد النية الحسنة أساس أي تعامل سويّ بين الأفراد، وغيابها يستتبع مسؤولية من نوع ما. وحيث تكتسب الأبعاد النفسية والوجدانية اهتماماً متزايداً في المجتمع الأميركي، بما ينعكس على أنظمته المختلفة، ومن ضمنها النظام القانوني، تأخذ المحكمة، خصوصاً في القضايا الناجمة عن الإهمال، بالأثر الممتد للحالات العاطفية المتدهورة الناجمة عن فعل المدعى عليه إلى الحد الذي يعتبره مسؤولاً عن كل التبعات المباشرة وغير المباشرة لفعله مهما بدت غريبة أو شاذة أو غير متوقّعة، ضمن ما تدعى «قاعدة قشرة البيضة» (Eggshell Plaintiff Rule).

> تعدّ القضايا التي تنطوي على إلحاق الضرر العاطفي من أمتع القضايا وأكثرها غموضاً وجاذبية في القانون الأميركي

يعمل القانون في إطار مجتمع متشابك ومكثف، ويصعب فهمه بمعادلات واضحة وبسيطة. ويأتي بالتالي استجابة لظروفه وبيئته، وبينما لا يستطيع القانون وحده حماية القلوب الحساسة من الكسر، فإن مهمته تتجاوز بالتأكيد مضاعفة الثروات أو زجّ الأشرار وراء القضبان. وقد اختصر قاضي المحكمة العليا الأميركية بين 1902-1932، أوليفر ويندل هولمز، دور القانون في المجتمع الأميركي، بقوله «لا يهدف القانون لدينا إلى معاقبة الخطيئة بقدر ما يهدف إلى درء الآثار المترتبة على ارتكابها».

لا يمكن حصر الآثار الناجمة عن كسر قلب شخص حساس، فبينما يعاني بعضهم من آثار مؤقتة، كالبكاء أو احتقار الذات أو العزوف عن الطعام، تمتدّ الآثار عند آخرين إلى حالات اكتئاب حاد ومحاولات انتحار. ولهذا السبب، تُعد هذه الناحية من القواعد القانونية ضبابية ومتشعبة وضاربة في عمق المجتمع وأزمات الأفراد، حيث عادة ما يمتد أثر الفعل الجارح ليطاول دائرةً متسعةً من الأفراد، وينعكس في سلوكياتٍ لا يمكن التنبؤ بها. وتتجه دراسات نفسية أميركية كثيرة إلى فحص العلاقة بين الأشخاص الذين يعانون من حساسية مفرطة والسلوكيات الاجتماعية الجارحة في مصداق للشبه بين الأشخاص غير المحصنين نفسياً (vulnerable) وبين القناني التي تطلق أشواكها كلما شعرت بخطر، أو حتى ألواح الزجاج التي ما إن تُكسَر، حتى تتحوّل إلى أداة إيذاء بذاتها. ويظهر هذا الأثر العكسي من التحوّل إلى الشر، أو محاولة تحصين الذات، بإيذاء الآخرين، على الرغم من دراميته وتطرّفه، جلياً في أعمال أدبية ودرامية كثيرة.

(محامية وكاتبة فلسطينية في نيويورك)

الحرب العالمية الليبية

حسام كنفاني

تفوقت ساحة الحرب الليبية على نظيرتها السورية، في الأشهر الماضية، في سياق تحولها إلى مرتع لكل أنواع التدخلات الدولية السياسية والعسكرية، إذ لم يعد هناك من فاعل دولي أو إقليمي إلا وأصبحت له مصالح يرغب بتحقيقها في ليبيا، إما عبر تأجيج الصراع أو عبر تهدئة مع مكاسب ملموسة.

حتى أن الحرب الليبية باتت تنذر بتوترات دولية، ولا سيما في ظل تصاعد حدة الأزمة بين تركيا وفرنسا، والتي وصلت إلى درجة التهديد بعقوبات، على خلفية التدخل التركي في ليبيا ومشروع ترسيم الحدود البحرية، وما وراءه من اعتبارات لها علاقة بالنفط والغاز، الأمر الذي بات يهدد حلف الأطلسي الذي يتواجد فيه الطرفان.

غير أن تركيا ليست اللاعب الوحيد في هذا السياق، فهناك الأطراف الفرنسية والإيطالية والروسية، إضافة إلى الدخول الأميركي على خط الصراع، من باب محاولة التهدئة وحماية حقول النفط بشكل أساسي. هذا على الصعيد الدولي، من دون نسيان القوى الإقليمية، ولاسيما الإمارات ومصر، ودعمهما الكبير للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر ومحاولته الانقلاب على حكومة الوفاق المعترف بها دولياً.

وسط كل هذه التدخلات، تحولت الحرب الليبية من صراع داخلي إلى ما يشبه الحرب العالمية بكل معنى الكلمة، إذ لم تعد الدول الداعمة لكل من المعسكرين المتصارعين تكتفي بالدعم اللوجستي، بل أصبح لها قوات على الأرض، أو أن طائراتها تدخل بشكل مباشر لتنفيذ هجمات ضد هذا الطرف أو ذاك. حتى أن المتحمسين الجدد للدخول إلى الساحة الليبية باتوا يتحدثون من منطلق عسكري، وهو ما يوحي به الكلام عن قوة أوروبية تدخل إلى الأرض الليبية لحماية وقف إطلاق النار، في حال حصوله، وآبار النفط.

إضافة إلى ذلك، باتت ليبيا ساحة جذب لكل أنواع المرتزقة الذين يقاتلون اليوم ليس وفق خلفيات أيديولوجية، كما كان الأمر في سورية، بل لأسباب مالية بحتة، وهو ما يكشفه وجود الآلاف من المرتزقة السودانيين والروس وحتى السوريين، الذين استعانت بهم تركيا في دعمها لمعسكر الوفاق.

لا شك أن هذا الصراع الدولي والإقليمي الدائر على الأرض الليبية له علاقة بالثروات التي تكتنزها الأرض والمياه هناك، غير أنه ليس السبب الأساس، فهناك عوامل عدة أخرى تتحكم بطبيعة هذه التدخلات. الأوروبيون، على سبيل المثال، وإضافة إلى الاهتمام بالنفط، لا سيما من قبل فرنسا وإيطاليا وشركاتهما التي تتصارع في ليبيا، مهتمون بشكل أساسي بضبط الهجرة غير الشرعية التي تأخذ من السواحل الليبية منطلقاً لها. لذا كان التواجد العسكري الأوروبي هناك، والذي بدأ بالانزلاق إلى تدخل مباشر في ليبيا.

كذلك هناك عوامل الصراعات الإقليمة والدولية، والتي حولت ليبيا إلى ساحة تصفية حسابات، على غرار الوضع بين روسيا وتركيا، المتفاهمتين في سورية شكلاً، والمتصارعتين في ليبيا بشكل مباشر. الأمر نفسه بالنسبة إلى تركيا وفرنسا. هذا ينسحب أيضاً على التدخل الإماراتي والمصري والسعودي وحربهم الشاملة ضد ما يسمونه «الإسلام السياسي» وكل ما نتج عن الربيع العربي، وهو ما يفعلونه اليوم في ليبيا وسبق أن فعلوه في اليمن، ويحاولون الآن فعله في تونس. والتدخل حالياً في ليبيا بالنسبة إلى هذه الدول يأتي في إطار الصراع مع تركيا والحملة المستمرة على قطر.

مثل هذا التشابك المعقد في الأهداف القائم في هذه «الحرب العالمية الليبية»، يجعل من كل محاولات الحل عصية، وهو ما تظهره كل المؤتمرات والاتفاقات التي وقعت سابقاً لوقف القتال، وما لبثت أن سقطت عند أول اختبار، ليبقى الليبيون رهائن صراع دولي وإقليمي لا يلبث يتسع.

تحديد الوجود الإيراني في سورية

فاطمة ياسين

يختلف تناول وسائل الإعلام وتوصيفاتها لحادثة اعتراض مقاتلة أميركية طائرة إيرانية، كانت تعبر فوق منطقة التنف التي تسيطر عليها القوات الأميركية على الحدود السورية العراقية. فقد قال ناطق باسم القيادة المركزية الأميركية إن طائرات دورية اعتيادية أجرت فحصا بصريا من مسافة آمنة لطائرة إيرانية تعبر فوق المنطقة. أما وكالات الأنباء الإيرانية فقالت إن طائرتين اقتربتا من طائرة نقل إيرانية، فاضطرت إلى تغيير ارتفاعها ومسارها، ما تسبب في جروح طفيفة لعدد من الركاب!

تعبّر الحادثة عن مدى امتلاك أميركا، إلى جانب إسرائيل، الأجواء السورية، والإمكانات الواسعة التي تستطيع فيها المقاتلات الأميركية التحرّك، إلى درجة تعطيل (أو تغيير) مسار طائرة دولة حليفة للنظام، ولها وجود كبير على الأرض. اكتفت أميركا بإفزاع الطائرة الإيرانية وإجبارها على تغيير مسارها، على الرغم من أن الشركة المالكة للطائرة، ماهان، خاضعة للعقوبات الأميركية.

يأتي الحادث بعد أن وقّع الطرفان، السوري والإيراني، اتفاقاً حاز تركيزاً إعلامياً في الثامن من يوليو/تموز الجاري، من البنود البارزة فيه أن يزوّد الجانب الإيراني سلاح الجو السوري بصواريخ أرض جو، لرفع قدرتها على مجابهة الهجمات الإسرائيلية المتكرّرة. وأراد الجانبان بهذه الاتفاقية الرد على الهجمات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية في سورية، التي أضحت من ثوابت السياسة العسكرية الإسرائيلية، أو على الأقل هدفت الاتفاقية إلى التخفيف من تواتر الهجمات المتزايد عدداً وكثافةً. ومع امتناع روسيا عن تشغيل منظومات الدفاع الجوي العاملة في سورية، سواء التي تشغلها قوات النظام (إس 300)، أو التي تقع تحت إدارة روسية مباشرة (إس 400)، وغضت إسرائيل الطرف عن صفقة أنظمة الدفاع الروسية إلى سورية، بعد أن تلقت وعدا قاطعا بأن هذا النوع من منظومات الدفاع لا يشملها. يمكن أن تُقرأ اتفاقية التعاون العسكري الشامل بين إيران وسورية التي وقعت قبل أسبوعين باعتبارها ردا على قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ، فطبق عقوبات على سورية ومن يتعامل معها، ولكن الحادث أخيرا فوق التنف عبّر عن حقيقة هذه الاتفاقية، وأبرز نقاطها عن تعاون جوي ومساعدة دفاعية تتعهد بها إيران إلى سورية. هاجمت إسرائيل أهدافا إيرانية قبل أسبوع، وكأنه هجوم للتحدّي، ولاختبار فاعلية هذه الاتفاقية ومعرفة حدودها. نُفذت الهجمات كالمعتاد، وجاء الرد معتادا أيضا عبر وسائل الإعلام فقط، وتكرّرت قبل يومين فوق القنيطرة، من دون أن يظهر أن هناك فرقا كبيرا قد حدث، أو أن الاتفاقية قد غيرت بعض الموازين. وقد تكون الهجمات الإسرائيلية استهدفت مواقع جُهزت لنصب منظومات الدفاع الموعودة من نوع «خرداد» التي يقال إنها تعادل نظام الدفاع الروسي إس 300، ضمن محاولات إسرائيل المستمرة لحرمان إيران من قواعد دائمة في سورية، وقد نجحت بذلك بالفعل، مع تعاون روسي خفي، بدءاً بغض الطرف عن الهجمات الإسرائيلية، ووصولاً إلى احتمال أنها تزود إسرائيل بإحداثيات عسكرية يمكن استهدافها. بعد أن مُنعت إيران، وبشكل كبير، من إقامة أي موقع قدم ثابت لها في سورية، خصوصا في الأماكن القريبة من الحدود الفلسطينية، تأتي حادثة طائرة التنف لتعقّد الموقف الإيراني أكثر، ففيها رسالة تحذّر إيران بأن مواصلاتها الجوية أصبحت في خطر، وأنها لم تعد قادرةً على استخدام المعبر الجوي الواصل بين طهران ودمشق أو طهران وبيروت، عبر العراق، وهو جسر التنف الجوي الذي تحرص أميركا على الاحتفاظ به، والسيطرة على محيطه ضمن الحدود السورية والعراقية، وتقيم حاليا مجالا جويا موازيا يزيد من إمكانية السيطرة التامة على المعبر، في تصميم واضح على إيقاف تمدّد إيران العسكري في سورية ولبنان، بعد أن تبيّن أن النظام، أو كثيرا من أجنحته، لا يرغبون في الاستغناء عن الخدمات الإيرانية.

جرائم «الشرف» في الأردن بين القانون والمجتمع

سامر خير أحمد

تقول وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، على موقعها على الإنترنت، إن الجرائم المرتكبة ضد النساء باسم الشرف تُعد، حيثما وأينما وجدت، من أنواع العنف ضد المرأة. وتنقل عن تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان أن خمسة آلاف جريمة قتل بحق النساء تحت ذريعة شرف العائلة ارتكبت في العالم عام 2002، منها 10% في باكستان، وأقل من 1% في الأردن. جريمة الشرف، بحسب «ويكيبيديا»، هي جريمة قتل يرتكبها غالباً أحد الأعضاء الذكور في أسرة ما، أو قريب ذكر للأسرة، بحق أنثى أو مجموعة إناث في الأسرة نفسها، لأسباب، في الغالب، ظنّية، تتعلق بشكوك حول ارتكاب الأنثى فعلاً مُخلًّا بالأخلاق في نظر الجاني، بهدف «الحفاظ على شرف العائلة»، أو ما يوصف بـ«غسل العار».

وبحسب الإحصائيات في موقع الوزارة الأردنية، سُجّلت تسع جرائم من هذا النوع في عام 1995، وست جرائم في 1998، وارتفع العدد في 2006 إلى 18، وفي 2007 إلى 17. فيما تقول إحصائيات معلنة أخرى إن 12 جريمة بذريعة الشرف سجلت عام 2014، وثمانية عام 2016. وبينما تقدّر منظمة هيومن رايتس ووتش المعدّل السنوي لهذه الجرائم في الأردن بين 12 و14 جريمة، ذكرت تقارير صحفية إن عددها في العام الماضي (2019) بلغ 20 جريمة، لكن تلك التقارير أوضحت أنه لا يمكن الجزم بأنها جميعها وقعت بذريعة الشرف فعلاً، إذ لا يمكن التأكد من ذلك إلا خلال محاكمة الجاني.

ومنذ بداية العام الجاري، وقعت سبع جرائم قتل أسرية بحق نساء في الأردن، بحسب معهد تضامن النساء الأردني الذي لاحظ أن هذه الجرائم انخفضت بنسبة 25% خلال شهور الحجر المنزلي لمواجهة فيروس كورونا، مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي. جديد هذه الجرائم وقعت قبل أيام، حين أقدم أب، في قرية على حدود العاصمة عمّان، على قتل ابنته العاملة في مدرسة خاصة، بعد أن طعنها بسكين في رقبتها داخل منزل العائلة، ثم لحقها إلى الشارع وهي تنزف وتصرخ، فضربها بحجر على رأسها، ما أدى إلى وفاتها. ونُقل عن شهود عيان أن الأب أحضر كرسياً وجلس إلى جوار جثة ابنته ليشرب الشاي، بينما تناقل معلّقون على مواقع التواصل الاجتماعي أن الفتاة التي كانت في مطلع العقد الرابع من عمرها تعرّضت للتعنيف من أبيها غير مرة، على خلفية طلبه الحصول على راتبها، وأنها قُتلت أخيراً بسبب الخلاف على ذلك المال.

وعادة ما يتذرع مرتكبو تلك الجرائم بـ«الشرف»، لتبرير جريمتهم، ولو كان السبب الحقيقي لا علاقة له بهذه المسألة. وقبل العام 2001، كان مرتكبو تلك الجرائم يستفيدون من مادة قانونية تخفّف الحكم القضائي على جريمتهم إلى السجن، بين ثلاثة شهور وسنة واحدة، إذا انطبق عليهم «العذر المحل»، ومفاده: «من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه حال التلبس بالزنا مع شخص آخر وأقدم على قتلهما أو جرحهما أو إيذائهما كليهما أو أحدهما، أو من فاجأ زوجته أو إحدى أصوله مع آخر على فراش غير مشروع». غير أن حملة مجتمعية قادت، في ذلك العام، إلى إلغاء ذلك «العذر المحل»، وترك تحديد عقوبة مرتكب مثل تلك الجريمة إلى تقدير القاضي، أي أن التعديل جعلها كغيرها من جرائم القتل التي يُعاقب عليها القانون، لكنه عهد للقاضي تقدير ما إذا كانت ظروف الجريمة تستوجب تخفيف الحكم أم لا، استناداً إلى مادةٍ قانونيةٍ أخرى، تقضي بتخفيف الحكم القضائي إذا وقعت الجريمة تحت تأثير «سورة الغضب»، لكن ذلك التخفيف لم يصل إلى مثل تلك الأحكام القصيرة السابقة، بل أدّى إلى تخفيف عقوبة القتل إلى النصف مثلاً، كأن يُحكم على الجناة بالسجن عشر سنوات، بدلاً من عشرين. وفي العام 2017، دفعت حملة مجتمعية جديدة إلى إلغاء ذلك العذر المخفف عن مرتكبي جرائم الشرف، فباتت المادة القانونية تنص على أنه «لا يستفيد فاعل الجريمة من العذر المخفف، إذا وقع الفعل على أنثى بداعي المحافظة على السمعة والاعتبار».

وعلى الرغم من ذلك كله، لم ينخفض معدل عدد تلك الجرائم السنوي في الأردن، وكأن تعديل القانون ليس ذا اعتبار في نظر مرتكبيها. والحال أن الأبعاد الاجتماعية ظلت سيدة الموقف بعيداً عن التعديلات القانونية، إذ لم تتغير نظرة الفئات الاجتماعية التي تفهم شرف العائلة من خلال سلوك نسائها، نحو تلك الجرائم، فظل مطلوباً غسل العار

> التذرّع بالشرف، بينما الدافع الحقيقي للقتل خلافٌ على الميراث، أو على الدخل الشهري، أو خلافات عائلية عادية

وتطهير شرف العائلة، أياً كانت العقوبة. ما يجب ملاحظته في هذا السياق أن مسألة «الشرف» على أساس سلوك المرأة لا يمكن تعميمه على جميع فئات المجتمع الأردني، بل هو على الأغلب منتشرٌ في البيئات الأكثر محافظة، التي لا تتسامح مع أي نوع من العلاقات العاطفية التي يمكن أن تقيمها امرأة مع رجل، حتى لو كانت علاقة بريئة بغرض الزواج، ولا تتضمّن علاقة جنسية، فتلك عند بعضهم كافية للإقدام على قتل نساء، هنّ على الأغلب فتيات صغيرات في مقتبل العمر، يحلمن بالحب والزواج والمستقبل، وهو الأمر نفسه السائد في معظم البلاد العربية. أما ما هو أسوأ، فالتذرّع بالشرف، بينما الدافع الحقيقي للقتل خلافٌ على الميراث، أو على الدخل الشهري، أو خلافات عائلية عادية أخرى، إذ تكون الجريمة هنا مضاعفة: تبدأ بالقتل، وتقود إلى تشويه سمعة الضحية، عبر اتهامها بإقامة علاقاتٍ غير مشروعة، غرض الجاني في ذلك الظهور أمام المجتمع بمظهر البطل الذي طهّر شرف العائلة، وكثيراً ما قاد الكشف الطبي على جثة الضحية إلى إثبات أنها كانت عذراء. والغريب في هذا المقام أن قطاعاتٍ من متلقي أخبار تلك الجرائم يلجأون قبل سماع تفاصيلها إلى تبريرها بالدفاع عن الشرف، كحال جريمة القتل التي شرب بعدها الجاني الشاي قرب جثة ابنته، إذ كتب معلقون على وسائل التواصل الاجتماعي أن لا معلومات إضافية لديهم سوى ما نشر في الأخبار، ما يفيد بأن أباها ربما اكتشف سرّاً يمسّ سمعة ابنته فأقدم على قتلها.

والحال أن علاج هذه المسألة التي لا يمكن تسميتها «ظاهرة»، لأن قطاعات واسعة في المجتمع الأردني تؤمن فعلاً بحرية المرأة، وحقها في بناء مستقبلها الأسري، إنما يكمن في بعدها الاجتماعي، بعد أن جرى فعلاً معالجة بعدها القانوني. ثمّة حاجة لإعادة صياغة النظرة إلى المرأة في ثقافة تلك القطاعات التي تستسهل قتل نسائها بذريعة الشرف، وهذه مسألةٌ ليست هيّنة، وقد اشتغلت عليها جهاتٌ ناشطة في المجتمع المدني الأردني منذ سنوات طويلة، ولكن لا يبدو أن قدراً كافياً من النجاح كان حليفها.

(كاتب من الأردن)

قضية مصرية ملحّة

سيف الإسلام عيد

بين سيل القضايا التي تفرّق المجتمعات العربية ولا تجمعها على شيء، وفي قلبها الساحة المصرية الزاخرة بقضايا تتناسب مع عدد سكانها (تجاوز مائة مليون نَسَمة) قضايا تنقسم حولها النخب قبل العامة، وتبين في كل مرة تبزغ إلى سطح النقاشات الحادّة، حجمَ الهُوة التي تعاني منها مجتمعاتنا بين التحضّر الغائب والتخلّف البائن الحاضر في كل «المعارك» في المجال العام الافتراضي (أو البديل) على قضايا خلافية. لم تعد قضايا السياسة التي تتعلق بمقاومة الاستبداد حاضرة كما الماضي القريب، بعد أن أقفل الاستبداد نفسه كل المجالات العامة الواقعية، وكذلك الافتراضية، وحصر الأحاديث والنقاشات في قضايا لا تمسّ وجوده، وإلا فالقمع حاضر لكل من يجرؤ على إثارةٍ قد تمسّ وجود الاستبداد من قريب أو بعيد. ضيّقت سلطوية النظام الحاكم في مصر الخناق على النقاشات السياسية بكل الطرق والوسائل والأشكال، وأبعدتها عن الواقع الملموس، وحاصرتها على المجال العام الافتراضي بأدوات المراقبة والملاحقة والقمع. كذلك فإن النقاشات التي من المفترض ألا تتوقف في مجتمعات تمر بتحولاتٍ عديدة، ذهبت إلى مواضيع تغذي من تجذّر الاستبداد في مجتمعاتنا، وبعدت عن قضايا قد تقض مضاجعه إلى قضايا هامشية لا تُربح أحداً إلا أركان نظام الاستبداد التي تعمل بلا كلل أو مضض، لتثبت أركانها وتحقق مآربها الاستبدادية.

وفي وسط زحام «التريندات»، توفي الصحافي المصري محمد منير في 13 يوليو/ تموز الجاري، متأثراً بإصابته بفيروس كورونا في سجن طرة الذي قضى فيه أسبوعين بتهم سياسية تتعلّق بحرية الرأي، لم تلق قضية وفاته غير واجب العزاء، وتذكّر المواقف الثورية والأخلاقية والمبدئية للرجل الذي مات واقفًا، ولم يداهن أو يبع قلمه. بعد ذلك راحت النخب والنشطاء والسياسيون إلى قضايا أخرى، غير المعتقلين السياسيين، القضية المصرية التي لا يختلف أحد على إنسانيتها وبُعدها الأخلاقي، وتطلبها اصطفافاً سياسياً حقيقياً، لا الاصطفاف الذي يطالب به بعضهم خلف عبد الفتاح السيسي! ولا يرى عاقل في قضية المعتقلين السياسيين أنها قضية غير عاجلة، أو أنها مجرّد أزمة عابرة، بل هي القضية الوحيدة التي يمكن لمعارضي نظام السيسي أن يحققوا فيها شيئًا من الممكن، لأنها ببساطة الورقة الوحيدة التي يُلاعب بها النظام المجتمع السياسي المصري على اختلاف أطيافه.

يزيد القضية خطورة تقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش في 20 يوليو/ تموز، بعنوان «مصر .. تفشٍ محتمل لفيروس كورونا في السجون»، ويتضمّن معلومات مرعبة عن وفاة 14 معتقلاً سياسياً وُثّقت حالاتهم داخل عشرة مراكز احتجاز (تتنوّع بين السجون العمومية ومراكز وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي) حتى 15 يوليو/ تموز، وبيّن التقرير (10 صفحات) حالة التكديس المتعمّد وسياسة الإهمال الطبي التي تتبعها السلطات المتحكّمة في السجون المصرية.

وكانت منظمة «كوميتي فور جستس» في جنيف قد أصدرت تقريراً يوثق أكثر من 190 إصابة بفيروس كورونا داخل 12 سجناً، و29 مركز وقسم شرطة، بمن فيهم 160 معتقلاً، و30 من موظفي الأمن وعناصره، وذلك في أربع محافظات مصرية فقط جاءت عليها معلومات التقرير. ومن قبل، في إبريل/ نيسان الماضي، كان المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جنيف، روبرت كولفيل، قد أصدر بياناً يُطالب فيه السلطات المصرية باتخاذ إجراءاتٍ تقضي بخروج أكبر عدد ممكن من غير المدانين والمحبوسين احتياطياً، حتى لا تحدث الكارثة، ويتفشّى الوباء داخل السجون المصرية.

سيل من المطالبات والمناشدات من منظمات حقوقية وحكومات ترجو السيسي

> الكارثة لا تُفرّق بين أحد وآخر، هناك قضية إنسانية أخلاقية، اسمها قضية المعتقلين السياسيين في مصر

أن يتحسّس إنسانيته، ويطلق سراح المعتقلين، ولكن من دون أدنى جدوى، يزيد في قمعه ما يشاء، طالما هو مدعوم من حكومات إقليمية، تخشى أن تُحكم مصرُ بالديمقراطية، أو أن يعود لها دورها الإقليمي الذي بدأ في التقزيم منذ سبع سنين، حتى عجزت عن تحديد أولوياتها الخارجية بنفسها.

وطالما بقي السيسي الحاكم الفرد الذي لا ينازعه في سلطانه أحد، ولا يرى أو يقرّ أحد شيئاً إلا طبيب الفلاسفة ومحارب الإرهاب ومجدّد الخطابات، كما يرى في نفسه، لن يفرج عن أحد من المعتقلين السياسيين الذين ينازعون الموت، ليس فقط بسبب وباء كورونا، بل لأسباب أخرى، كالقمع والتعذيب والإهمال الطبي المعتمد سياسة جارية في أروقة السجون وأماكن الاحتجاز. ومن قبل كانت «كوميتي فور جستس» قد وثّقت بين 30 يونيو/ حزيران 2013 و30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، أكثر من 958 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز في مصر، بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي، لم يضم إليهم الصحافي محمد منير أو الـ14 معتقلاً الآخرين الذين قضوا بكورونا في العام الحالي (2020)، داخل السجون وأماكن الاحتجاز التي مُنعت عنها الزيارات بشكل رسمي، منذ 30 مارس/ آذار 2020، وهي كذلك ممنوعة عن بعض المعتقلين، خصوصاً في سجن العقرب، منذ سنوات. ازدادت وتيرة القمع، كي لا يتم تسريب أخبار الإهمال الطبي وإصابة المعتقلين بالوباء، فأقدمت إدارة السجون على زيادة القمع واستخدام أساليب جديدة تتمادى فيه، كالتغريب (النقل إلى سجن بعيد بدون الحاجات الأساسية للمعتقل)، أو التجريد (سرقة المتعلقات الأساسية للمعتقل وحرقها في بعض الأحيان أمامه) أو التأديب (الوضع في الزنازين الانفرادية مع تحديد كمية قليلة من الطعام لا تكفي الإنسان، وفي ظروف موحشة).

(كاتب مصري)

إدلب... إعادة رسم للخريطة العسكرية

حسين عبد العزيز

قد تكون حادثة التفجير التي طاولت دورية روسية . تركية مشتركة على الطريق الدولي حلب . اللاذقية (M4) طبيعية في سياق اعتراض التنظيمات الإسلامية المتشددة في إدلب على فتح الطرق الدولية في المحافظة، وعلى مجمل الاتفاق الروسي . التركي. ولكن ما هو غير طبيعي قصف روسيا مدينة الباب الخاضعة لمنطقة «درع الفرات» التركية، ومن ثم الرد التركي بقصف نقطة تنسيق للقوات الروسية في محافظة الحسكة شمالي شرق البلاد.

كان الفعل الروسي ورد الفعل التركي خطيرين إلى درجة أنهما كسرا التابوهات العسكرية بين الجانبين. أرادت روسيا إيصال رسالة هامة إلى أنقرة، مفادها بأن تعرّض الجنود الروس للخطر مسؤولية تركية في المقام الأول، لفشلها في تطبيق بنود اتفاق سوتشي، وأن روسيا لا تتهاون في هذا الأمر وستردّ فورا. في المقابل، أرادت تركيا إيصال رسالتها أيضا، وهي أن اختراق مناطق سيطرتها في الشمال السوري، باستثناء إدلب، خط أحمر، ولا يمكن السكوت عنه.

ولكن أهم ما في الرسالة التي أرادت أنقرة إيصالها إلى الروس أن مناطق السيطرة التركية في سورية (درع الفرات، غصن الزيتون) أصبحت مناطق قائمة بذاتها تحت الهيمنة التركية، ولم تعد مرتبطةً بالأسباب التي أدت إلى تشكلها، بمعنى أن هذه المناطق لم تعد خاضعةً للتوافقات الروسية . التركية التي أدّت إلى نشوئها.

تفيد هذه التطورات بأن ملف إدلب ما يزال يشكل إرباكا للعلاقة الروسية . التركية، خصوصا أن روسيا لم تستطع تمرير أهدافها في المحافظة، والمتمثلة في فتح الطرق الدولية وحرية التجارة الداخلية، والقضاء على المنظمات المتطرفة الموسومة بالإرهابية، مقدمة لإضعاف الوجود العسكري في عموم المحافظة، وإنهاء حالة الاشتباك بين فصائل المعارضة وقوات النظام لصالح الأخير، بما يحوّل مناطق سيطرة المعارضة إلى مناطق شبيهة بمنطقتي «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، أي مناطق آمنة لا تشكل تهديدا عسكريا للنظام السوري، ولا منطلقا لمحاربته.

ويأتي تحشيد النظام السوري قواته في إدلب مؤشرا على الاستعداد للانقضاض مجدّدا على بعض المناطق المتبقية من المحافظة، سيما أن التجارب السابقة كانت مصحوبةً دائما بتلازم الاشتباك العسكري المتبادل والمتقطع بين النظام وفصائل المعارضة، قبيل انطلاق العمليات العسكرية الكبيرة. ولا تعني هذه المعطيات بالضرورة أن المعركة أصبحت على الأبواب، إذ لروسيا حسابات ومصالح معقدة مع تركيا في الداخل السوري وفي الإقليم وفي المستوى الدولي، لكنها تعني أن موسكو تعمل بهدوء على إعادة هيكلة المحافظة من البوابة التركية، وإذا ما فشلت هذه السياسة، فإن المعركة ستحصل لا محالة.

الجديد في المشهد، هذه المرة، أن روسيا أضافت معطيات جديدة، أو أهدافا جديدة لحساباتها، لم تكن موجودة، أو على الأصح لم تكن واضحة بما فيه الكفاية. ويتمثل هذا الجديد في رغبة روسية في السيطرة على معبر باب الهوى، وهو هدف كان من ضمن الأهداف الرئيسية في معركة إدلب أخيرا، لكن التدخل العسكري التركي المباشر والتلويح بتوسيع المعركة فرض معادلاتٍ مؤقتة آنذاك، حالت دون تحقيق الهدف الروسي.

أدى قانون قيصر إلى تغير في الاهتمامات الروسية، فأصبحت الحرب الاقتصادية المضادة جوهر استراتيجيتها في المرحلة المقبلة، والمطلوب إحداث ثغرة في جدار العزل الاقتصادي الذي تنفذه الولايات المتحدة ضد النظام، ولا تمتلك روسيا أي مفاتيح أو قدرة على إحداث هذه الثغرة إلا من بوابة الأمم المتحدة، عبر إجبارها على إدخال المساعدات الإنسانية بشكل مباشر

> لروسيا حسابات ومصالح معقدة مع تركيا في الداخل السوري وفي الإقليم وفي المستوى الدولي

ورسمي، عن طريق النظام السوري وحده. لتحقيق هذا الهدف، لا بد لروسيا من إغلاق كل المعابر الحدودية الواقعة خارج سيطرة النظام: حققت روسيا العام الماضي أول أهدافها بإغلاق معبر اليعربية/ ربيعة على الحدود العراقية، ثم حققت هدفها الثاني بإغلاق معبر باب السلام/ أونجو بينار في شهر يوليو/تموز الحالي. أما معبر باب الهوى/ جيلفه غوزو، فلن تذهب موسكو إلى إغلاقه عبر مجلس الأمن، كما فعلت مع المعبرين السابقين، كي لا تخاطر بسمعتها، والظهور بمظهر المسؤول المباشر عن كارثة إنسانية ربما تقع في الشمال مع إغلاق المعبر الأخير. والحل الوحيد هو سيطرة النظام السوري على معبر باب الهوى، وفرض الأمر الواقع أمام الأمم المتحدة، لكن عمليةً كهذه تتطلب تفاهمات مع تركيا، والروس ليسوا مستعجلين في الحسم، فقد مدّد مجلس الأمن آلية إدخال المساعدات عاما كاملا، تنتهي في العاشر من يوليو/ تموز في العام المقبل.

وربما يكون إطلاق عملية عسكرية في جبل الزاوية أمرا مرجّحا لتحقيق هدفين: السيطرة على المنطقة بين الطريقين الدوليين M4 وM5، مع ما يعني ذلك من إبعاد فصائل المعارضة إلى ما وراء طريق M4، وجعل إدلب على مرمى من مدفعية النظام. وممارسة الضغط على تركيا لإيجاد حل لمعبر باب الهوى، وإن كان غير معروف كيف سيكون هذا الحل: بصفقة ما بين الجانبين، مفادها قبول تركيا بخسارة المعبر مقابل ترسيم حدود جغرافية داخل المحافظة لا يتم انتهاكها مستقبلا، أو في عملية عسكرية سريعة ينفذها النظام، بدعم روسي إيراني، لانتزاع المعبر والسيطرة على طريق M4 بين سراقب وأريحا.

(كاتب وإعلامي سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads